PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Wafd**
DATE:	**30-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Drug mafia raises prices and defies government**
PAGE:	**12,13**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Mostafa Donkol**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

زيادة مرتقبة لـ «المستورد» بنسبة 15 ٪

مافيا الدواء ترفع الأسعار وتتحد

رغم تشديد مجلس الوزراء على عدم رفع أسعار الدواء إلا فى حدود ٦ جنيهات فقط بحد أقصى للعبوة بالكامل وليس الشريط، إلا أن الواقع يكشف عن استمرار تلاعب كافة أطراف المنظومة الدوائية بالمريض والمواطن الفقير، خاصة أصحاب الأمراض المزمنة، المعاشات والمسنين. وبينما غابت الرقابة عن الأسواق يتوقع الصيادلة موجة أخرى من الزيادة تشمل مئات الأصناف، فى تحد سافر للحكومة وللرقابة، النائمة فى العسل، واستخفافاً بالمواطن المصرى الذى ينفق أكثر من ربع دخله على العلاج. وبينما كشف تقرير للمركز المصرى للحق فى الدواء عن تواطؤ بعض الشركات بإيقافها خطوط الإنتاج لاحراج الحكومة والضغط عليها، أكد التقرير أيضا تواطؤ الحكومة بصمتها ورفضها سحب عشرات الأدوية سيئة السمعة والمنتهية الصلاحية لصالح أصحاب الشركات.

أعد الملف: مصطفى دنقل

سلاسل صيدليات الحيتان تستثمر معاناة المصريين وترفع سعر أدوية لم يشملها القرار

المرضى: زهقنا.. ونعيش فريسة للآلام ونار الأسعار

ابتهال محمد

هانى سامح

فيبل صادق

احمد عماد

الشركات ترفض سحب عقاقير سيئة السمعة.. ومجلس الوزراء «آخر من يعلم»

مطالبات للنيابة العامة بتحريك دعوى مباشرة ضد وزير الصحة

وأكد خبراء لـ «الوفد» أن مافيا الدواء وحيتان السلاسل الصيدلانية هم المستفيد الأول من هذه الزيادة، مشيرين إلى أنهم نجحوا فى الضغط على الحكومة بحجة انقاذ صناعة الدواء من الانهيار، وكعادتها الحكومة لهم الحكومة على حساب الفقراء والمطحونين، وهو ما جعل أحد الخبراء الذين تحدثوا لـ «الوفد» يطالب النيابة العامة بتحريك دعوى مباشرة ضد هؤلاء الأباطرة الذين يستثمرون فى معاناة المصريين مع العلاج وضد وزير الصحة نفسه، معتبرا رضوخه وموافقته على القرار جريمة كبيرة بحق المصريين فى هذا الوقت بالذات، والذى يعانى فيه ٩٠ مليون مصرى من الفقر.

«الوفد» نزلت إلى الشارع واستمعت إلى كل الأطراف، وتأكد لها بالشك أن مافيا الدواء فى مصر هم وراء هذا القرار وأن من يدفع الثمن هم «الغلابة» الذين صرخوا بأعلى صوت «رحمونا يا حكومة».. بنساعد الفلس ويتسبى الفقير».. وبصراحة كده أحنينا.. نعيش من البلد ولا نموت».

ابتهال محمد، سيدة فى الثلاثين من العمر تعيش بمنطقة نقب أمام الصيدلى تشتكى من زيادة الأسعار، تسأل عن العلاج تقول: كل حاجة سعرها زاد طروفنا صعبة، نحن أصحاب المعاشات، المعاش ثابت ومش عارفين نعيش تلاقينا من الدولار ولا الخضراوات والفراخ مش كفاية انا بحتاج إلى علاج شهرى للضغط سعره زاد ٧ جنيهات، كمان بمشى بالمسكنات والحكومة مش بتفكر فى المواطن والغلبان بل تفكر فى الغنى وتساعده وتسيب الفقير، نعيش من البلد ولا نموت، الناس مش عارفة تعيش، كل حاجة زادت».

على عزت، موظف، يقول: شركات الأدوية تتحكم فى صحة المواطن والدولة تركتنا فريسة للشركات يشترى دواء للجلدية بجنيه سعره وصل ٣ جنيهات بعد قرار الزيادة ونحن نطالب وزير الصحة بالتراجع عن القرار، إحنا عايزين البلد تمشى، وتساعد الفقير اللى مش عارف يعيش، مطالبا بالرقابة على سوق الدواء وعلى الصيدلى الذى يتاجر فى المريض، أختى مربوطة بفيروس دمى، تحتاج إلى ٢٢ شريطا سعرهم ٦٦٠٠ جنيه من أين توفر هذا المبلغ؟

فاطمة عبدالجواد، موظفة، ترى أن زيادة سعر الدواء ٢٠٪ تصب لصالح الشركات على حساب المواطن.

وتضيف: هناك أدوية سكر وحفن ارتفعت أسعارها بشكل غير طبيعى والصيدلانة استفادوا من قرار الزيادة ويعيشهم اتجه إلى تخزين الأدوية وبيعها بسعر مرتفع وفقا للسعر الجديد، وتجاهل السعر القديم والسبب فى ذلك غياب الرقابة على الصيدليات وترك المريض ضحية الصيدليات والشركات.

وأضاف كمال محمد، موظف على المعاش، الزعم من أن إدارة الدعم وتوافر الأدوية بوزارة الصحة أصدرت بيانا لشهر أبريل أكدت فيه أن توافر الأدوية لا تتعدى ٢٠٥ أصناف فقط، وفى الوقت الذى تحقق فيه شركات الدواء أرباحا بالمليارات وصلت إلى مليارين وسبعمائة مليون جنيه لشركة واحدة، حيث تجاوزت مبيعات تلك الشركة ٣.٥ مليار فى ظل تكلفة خامات الدواء التى لا تتعدى الفروش المعدودة، وفى الوقت الذى تجاهل فيه الوزير دراسة وفحص ميزانيات شركات الدواء وبيان تفاصيلها من تكاليف مواد خام وقيمة المبيعات وأوجه صرفها ومكافآت مجالس إدارتها وما يصرف من هدايا ورحلات دولية لعملاء تلك الشركات وضرورة تشكيل لجنة لمراقبة تلك الشركات والبحث من تفولها وانتهاكها لحقوق المواطنين.

ويمتلئ القرار ما يقرب من ٣٠٠ مليون جنيه لكل شركة دواء على حدة من جيوب المواطنين، فالشركة المصدرة لسوق الدواء المصرى «نوفارتس» التى حققت أكثر من بليار جنيه أرباحاً السنة الماضية فقط، وحققت أرباحاً دولية تجاوزت ٨ مليارات دولار خلال عام ٢٠١٥ تمتلك ٢٠٠ مستحضر تمت زيادة سعرها أكثر من ٢٠٪، وفى الوقت الذى لا يتجاوز سعر الكلفة للخامات فروش، فعلى سبيل المثال عقار «أمارل» لعلاج السكر استفاد من الزيادة لوحدة بمبلغ لا يقل عن ٤٣ مليون جنيه، حيث يحقق مبيعات تصل إلى ٦١٢ مليون جنيه سنوياً، مع العلم أنه يباع للجمهور بسعر ١٩.٥ جنيه للعبوة رغم أن سعر المادة الخام ٤٨٨ دولار للكيلو القطاعى، الذى يكفى لإنتاج مليون قرص، أى أكثر من ثلاثة وثلاثين ألف عبوة، حيث تصبح تكلفة خامات العبوة ٩ قروش فقط، بالإضافة إلى تكلفة تصنيع وتغليف لا تتجاوز الجنيه وفقاً لأسعار المصانع المملة لشركات الصنيع، وأيضاً استفادت الشادات الحيوية التى تحوى على مادة «سيتراكيسون» المهمة التى تبلغ حجم مبيعاتها السنوية ٢٥ مليون عبوة، أى أنها استفادت من الزيادة ما لا يقل عن ١٥ مليون جنيه رغم أنه مستحضر يحقق أرباحاً مهولة للشركات.

جريمة فى حق المواطن

وقال الصيدلى هانى سامح الخبير بشئون الدواء لـ «الوفد»: إنه سيطالب بتحقيق عاجل فى تلك الزيادات، مؤكداً أنها جريمة فى حق المواطن، مشيراً إلى أن هناك بعض الأصناف التى تم رفع سعرها بالمخالفة للقانون، مطالباً بتشكيل لجنة لمراقبة الشركات والبحث من تفولها وانتهاكها لحقوق المواطنين.

ولفت «سامح» إلى أن وزير الصحة وأخرين تسببوا فى زيادة أسعار الدواء والمستحضرات الدوائية لعدد تجاوز سبعة آلاف مستحضر بنسبة على أكثر من أو تقارب الـ ٢٠٪ وشرهم معمداً بين الناس أخباراً أو إعلانات فى طريقها للانهيار، وهذا على خلاف الحقيقة البينة بتحقيق هذا القطاع لنسب نمو عالية وأرباحاً تحتسب بمئات الملايين إن لم تكن بالمليارات وأنه سوق رابحة للشركات تصل فى المعتاد إلى ٢٠٠٪ وتتقاضى عليه الشركات ورؤس الأموال الأجنبية وتحول أرباحه إلى خارج البلاد بالمليارات، خاصة أن الوزير خالف الحقيقة عندما ركز على خمس شركات أدوية تتبع القطاع العام وتجاهل أرباح ٢٠٠٠ شركة أدوية أجنبية، خاصة فى المستفيد الأول بمبالغ تصل إلى مليارات من زيادة الأسعار وتشريعه أخيراً كادية تفيد بأن هناك نقصاً فى الأدوية بما يوجب زيادة الأسعار لتوفيرها وإن صح نقص هذا العدد من الأدوية فرضاً فإنه يأكد تواطؤهم مع المصنعين وأصحاب شركات الدواء المتضمن عن إنتاج ونبع أصناف من المستحضرات الدوائية للضغط على المرضى.

ومضى قائلاً: بعد امتناع وزير الصحة عن اتخاذ أى إجراء ضدهم ووفر لهم مظلة الحماية رغم أن القانون منحه سلطة إلغاء تراخيص تلك الشركات المتلكة عن الإنتاج، سيما أن اللوائح تنص على نظام لا يسمح إلا باثنى عشر اسماً تجارياً فقط للمادة الفعالة، فى ظل وجود ٢٥٠٠ شركة دواء و١٥٠ مصنعاً للدواء أو أكثر وتمنح تلك اللوائح الوزير كل السلطات فى معاقبة والغاء ترخيص أى مستحضر تصنع الشركة عن إنتاجه لم عرضه على باقى الشركات لإنتاجه.

وأضاف «سامح»: إن الوزير وأصحاب المصالح اركبوا جرائم لمستحضرات ضرورية ومهمة تفوق فى أهميتها الخبز والطاقة حيث يتوقف عليها حياة الإنسان ومصحة بها يوجب مخاصمة العقوبة.

وقال «سامح»: إنه سيقدم مستندات وقوانين ووقائع وحقائق فاطحة البينة والدلالة والثبوت وأنه سيطلب من الحكمة ضم ميزانيات الشركات المائة المصدرة للسوق المصرى كى يتبين للرأى العام حقيقة تلك الشركات وبيان تفاصيلها من تكاليف مواد خام وقيمة المبيعات وأوجه صرفها وقيمة تحويلات أرباح تلك الشركات إلى الخارج كى تقوم الدولة بواجبها فى تشكيل لجنة لمراقبة تلك الشركات والبحث من تفولها وانتهاكها لحقوق المواطنين.

أكدوا أن الزيادة شملت المستلزمات الطبية والمواد الخام

علبة «الريفو» تقفز من 15 إلى 55 جنيهاً

فاتنى يوسف

صيادلة: القرار أدى إلى الفوضى.. وفارق السعر خدم الكبار

يرى عمرو أبوكوم، سيمدلى أن قرار تحريك أسعار الدواء كان من أجل إنقاذ شركات قطاع الأعمال التى تتعرض لخسائر فادحة بالملايين.

القرار جاء تمويتاً لشركات القطاع العام التى تتعرض للانهيار ولكنه أحدث فوضى فى الشركات وسلاسل الصيدليات الكبرى حيث إن الدواء فى مصر وقامت برفع أسعار الأدوية الأخرى وحققت أرباحاً بالملايين واستفادت من فارق السعر وفى الوقت نفسه المواطن المضرور من قرار الزيادة وخاصة المريض غير القادر، مؤكدا أن القرار جاء فى وقت غير مناسب ولفت الصيدلى إلى أن هناك أدوية سعرها أكثر من ٣٠ جنيها، مثل «بلاكس» سعره ٢٠٥ جنيهات تم رفعه إلى ٢٤٠ جنيها، وهو السعر الأصلى قبل التخفيض، مبينا أن الوزارة هى المستولة عن خسارة شركات قطاع الأعمال، لأنها رفضت زيادة المواد الخام منذ سنوات والزيادة لم تقتصر على الأدوية فقط، بل شملت المستلزمات الطبية، فمثلاً ماكينة الحلاقة كانت بـ ٥٠٣ جنيه وصلت ٥٠٥ جنيه، وهذه المستلزمات ليس لها علاقة بالأدوية.

جرفس عياد سيدلى يرى أن الصيدلى يستفيد من قرار الزيادة مؤقتا من خلال نسبة الخصم التى تزيد من ٢٠٪ إلى ٣٥٪ تقريبا، ولكن المستفيد الأول هو شركات الأدوية، موضحا أن الصيدلى يتعمل تكاليف باهظة، فأى صيدلية فى بداية تشغيلها تحتاج إلى ١٥٠ الف جنيه والصيادلة الشباب يعملون فى ظروف صعبة ويمرون بأحوال صعبة، فما كان يشتريه الصيدلى بـ ١٠ الاف جنيه أصبح بعد الزيادة يحتاج إلى ٢٠ الف جنيه، والسبب فى الأزمة جشع شركات الأدوية، فمثلاً عقار «كولبيروز» ١٠ملم سعره ١٨ جنيها وصل إلى ٥٧، ٦٠ جنيه و«الأسولين» ارتفع من ٩٥ جنيها إلى ١١٥ جنيها، وهو من الأدوية التى تأثرت بارتفاع الدولار وسعر علبة «الريفو» ارتفع من ١٥ جنيها إلى ٥٥ جنيها و«بالوكس» الكيس كان بجنيه حاليا بـ٣ جنيهات، وعادة الفوار كانت بـ٤ جنيه وصلت إلى ٤ جنيهات ويكلف الشركة ٢٠ قرشا فقط، وأضاف: هناك بعض الشركات قامت بمنع بعض الأدوية عن الأسواق تمهيدا لزيادة أسعارها حتى تضغط على الدولة بقرار الزيادة والمريض الذى يتردد على الصيدليات يشتكى من الأسعار، مشيرا إلى أن هناك بعض المرضى من الواهمين وخاصة المبتدئين رفضوا شراء الأدوية ويفكرون فى السفر والعلاج فى دول أخرى، مثل الأردن التى تكون الأدوية بها أرخص كما أن حركة المبيعات فى الصيدليات تراجعت عقب القرار.

وأضافت نانسى يوسف، صيدلانية قرار الزيادة بأنه ليس فى صالح المريض، متوقعة أن تكون هناك زيادة جديدة فى أسعار الأدوية المستوردة من ١٥٪ إلى ١٧٪ والمصرى من ٢٥٪ إلى ٣٥٪، لافتة إلى أن بعض الشركات طبقت قرار الزيادة فى الشريط وليس فى العلبة مستغلة ما يسود السوق من فوضى، مشيرة إلى أن هناك تفاوتاً فى أسعار الأدوية من صيدلية إلى أخرى.

ويشير سامى محمد، صيدلى، إلى أن السبب فى زيادة الأسعار هو توافر بعض الأدوية فى الصيدليات، مبينا أن الوزارة أعطت الشركات ٣ شهور لتوفيرها فى الأسواق، وفى حالة عدم الالتزام يسحب الترخيص.

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

«المركز المصرى للحق فى الدواء»:

الدولة تضحى بالمرضى لإرضاء الشركات الكبرى

حكومة إسماعيل تنحاز للمحتكرين على حساب المسنين وأصحاب الأمراض المزمنة

كشف تقرير للمركز المصرى للحق فى الدواء عن قلقه وصدمته من قرار الحكومة بزيادة أسعار الدواء ٢٠٪، مؤكداً أن الحكومة ضحت بالمريض من أجل شركات الدواء. وأوضح التقرير أن الحق فى الدواء مبدأ دستورى وقانونى، لافتاً إلى أن ارتفاع أسعار الدواء كان متوقعاً نظراً لارتباط صناعة الدواء باستيراد جميع مكوناتها من الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تواطؤ شركات الدواء ووقف خطوط إنتاجها.

وذكر التقرير أن الحكومات السابقة لثورة ٢٥ يناير كانت تتدخل بتحريك أسعار الأدوية التى بها مشاكل وجدوى اقتصادية. ووصل الأمر فى ٢٠٠٥ إلى أن قامت الحكومة بتحريك أسعار ١٠٥ أصناف واعتبر هذا وقتها رقماً مخيفاً.

وأكد التقرير أن حكومة المهندس شريف إسماعيل أصبحت ملكية أكثر من الملك وانحازت وبشكل صارخ لتلبية رغبات شركات الأدوية بأن رفعت أسعار الأدوية تحت ٣٠ جنيهاً ولم تراع الحكومة أى بعد اجتماعى للفئات التى سوف تتضرر جراء مغبة هذا القرار الخطير الذى سوف يؤدى لانهيار جزء كبير من الحقوق الاقتصادية والصحية لملايين المرضى، خاصة فئة أصحاب المعاشات وأصحاب الأمراض المزمنة والأطفال، حيث سيكونون أكثر المتضررين.

وفجر التقرير مفاجأة من العيار الثقيل، بتأكيده على أن الحكومة لم تتخذ أى إجراء ضد الشركات التى ترفض سحب أدوية سيئة السمعة انتهت صلاحيتها وتقوم النقابة العامة للصيادلة والمجتمع المدنى منذ أشهر بحملات، إلا أن تفلو الشركات لدى المسئولين بحول دون سحبها، الأمر الذى يدمر سمعة الدواء المصرى ويؤثر على الاستثمارات فيه.

وأشار التقرير إلى أن البعض استغل هذه الأدوية المقدرة بـ٦٠٠ مليون جنيه لإعادة تدويرها وتصديرها مرة أخرى وكان أولى بالحكومة المصرية أن تتخذ إجراء أشد نحو صيانة وحماية المريض والصيدلى.

وأضاف التقرير: إذا كان قرار رئيس مجلس الوزراء قد قسم هذا الارتفاع إلى نسب متفاوتة، فإننا سوف نكشف أن هناك عصفاً كاملاً بحقوق المرضى سوف يحدث كالتالى:

- الشريحة الأولى من جنيه إلى ١٠ جنيهات وهى تشمل نحو ٣٥٢٥ صنفاً وأغلبها أصناف تخص الشركة القابضة للأدوية وهى مملوكة للشعب وعانت الظلم والتخسير طوال ثلاثين سنة سابقة.
- الشريحة الثانية من ١٠ إلى ٢٠ جنيهاً وتشمل ٤٥٠٠ صنف وهى القائمة التى تخص الشركات الخاصة والعامة معاً وهى تشمل أدوية السكر والضغط والقلب والكلى.
- الشريحة الثالثة من ٢٠ إلى ٣٠ جنيهاً وتشمل نحو ٢٧٤٢ صنفاً وتخص منتجات الشركات الخاصة وتشمل أدوية الجهاز الهضمى والتنفسى والدورى.

مخازنها تفضح زيف الخسائر المزعومة

الشركات الاستثمارية تحرك أسعار المستحضرات وتحقق الملايين

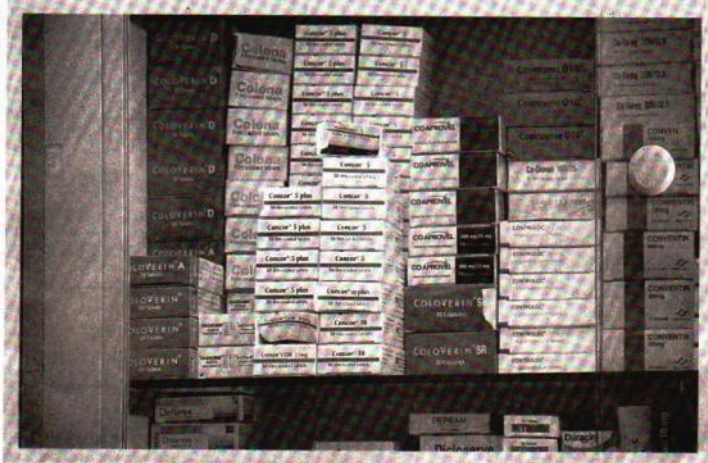

كشفت مصادر لـ«الوفد» أن العديد من الشركات استفادت من هذه الزيادة على حساب المرضى، ومن هذه الشركات: «فاركو» استفادت من زيادة ٥٠٠ مستحضر لفرع واحد فقط من شركاتها، وشركة «إيبيكو» استفادت من زيادة ٢٢٠ مستحضراً، وشركة الحكومة الأردنية استفادت من زيادة ١٤٠ مستحضراً، وشركة «أمون» المباعة لشركة أجنبية استفادت من زيادة ٢٤٠ مستحضراً، ومكتب جيب استفاد من زيادة ٧٠ مستحضراً، وشركة ملتى ايجس المملوكة لرئيس غرفة صناعة الدواء استفادت من زيادة ٨٠ مستحضراً، بخلاف ما يمتلكه رئيسها الذى يمتلك عدة سلاسل احتكارية.

وبخلاف شركات الأدوية هناك مخازن للأدوية تربحت بين يوم وليلة مئات الملايين من جراء زيادة أسعار ٨٠٠ صنف دوائى وفقاً لقرار الوزير واستفادت الصيدليات، حيث إن متوسط مكاسب الصيدلية الصغيرة من جراء رفع الأسعار ٢٠٪ تتراوح بين ٤٠ و٨٠ ألف جنيه كثمن للبضاعة المخزنة لديها وهو ما جعل نقابة الصيدلة تدافع باستماتة عن القرار.

ويبرر أصحاب المصالح قرار الزيادة بأن سوق الدواء فى طريقه للانهيار وتدلل بشركات قطاع الأعمال متجاهلين تماماً تقرير لشركة ماكينزى العالمية للاقتصاد الذى يؤكد أن سوق الدواء سوق شهى للشركات وتتراوح أرباحه بين ١٥٠٪ و٣٠٠٪.

وهناك العديد من الشركات الأجنبية تتناقص لأجل الحصول على أكبر قدر من أرباح السوق المصرى للدواء، مشيراً إلى استحواذ العديد من الشركات الأجنبية مثل فالينت الكندية والحكمة الأردنية على الشركات المصرية، حيث لا تتجاوز شركات قطاع الأعمال إحدى عشرة شركة متنوعة فى سوق يحوى ٢٥٠٠ شركة دواء وفى الوقت الذى تشكو فيه شركات قطاع الأعمال من فشل وظيفى وتسويقى مريع فى ظل منافسة شرسة مع شركات الدواء الأخرى التى تحقق أرباحاً كبيرة ومع ذلك فمجمل صافى أرباح الشركات التابعة للشركة القابضة للأدوية تصل إلى ٢٣١ مليون جنيه عن سنة ٢٠١٤ واستفادت شركات قطاع الأعمال من زيادة ١٢٠ مستحضراً ووميس استفادت من ١٤٠ مستحضراً مقابل ١٢٠ صنفاً لشركة سيد، كما استفادت شركة الإسكندرية من ١٦٠ مستحضراً وشركة النيل من ١٣٠ مستحضراً.

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

3 حلول للخروج من الأزمة

النقابة: الهدف إنقاذ الصناعة الوطنية من الانهيار

يرى الدكتور أشرف مكاوى، عضو نقابة صيادلة مصر أن أزمة نقص بعض الأدوية ليست جديدة، اكتشفنا أن حجم التكلفة لصناعة الدواء عالية خاصة مع أزمة الدولار وهناك ١٤٥٠ صنفاً ناقصاً وهذا رقم كبير لأى صناعة وطنية وكان لا بد من أن نقترح على وزير الصحة ورئيس الوزراء تحريك الأسعار وجاء قرار ٣٧ لسنة ٢٠١٦ بتحريك أسعار الأدوية التى أقل من ٢٠ جنيهاً وبحد أدنى جنيهين وحد أقصى ٢٠٪ ونحن نوافق فى النقابة على قرار الزيادة لأنه يساعد فى اقتصاديات بعض المصانع وخاصة مصانع قطاع الأعمال ويقلل وجود نواقص ويوفر الدواء للمريض البسيط الذى كان عندما لا يجد الدواء الرخيص يلجأ إلى المستورد وسوق الدواء فى مصر يتحمل هذه الزيادة وهذه الزيادة قد تكون فرصة لفتح آفاق التصدير للمصانع المصرية إلى دول أفريقيا ودول الخليج العربى وإذا كان هناك اتهام بأن الزيادة فى صالح الصيدلى والشركات ما دام لم تضر بالمريض

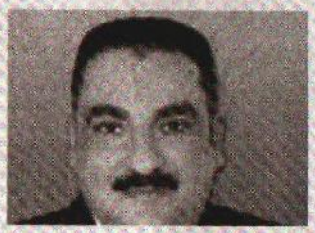

أشرف مكاوى

المصرى ليست تهمة وتوفير الدواء هو الأصل ولكن بالسعر المناسب وهو ما نبحث عنه فى النقابة، وفكرة الدواء يزيد من ٢ إلى ٦ جنيهات، هذا الرقم فى صالح الصيدلى لعدم وجود ربح للصيدلى كما أن ربح الصيدلى يحصل عليه من الشركات وليس المريض.

جورج ميخائيل

فالصيدلى لا يتقاضى أى مقابل من خدمة المريض.

ويؤكد الدكتور جورج ميخائيل، عضو نقابة الصيادلة ورئيس لجنة الشكاوى والتحقيق: أن النقابة شاركت فى القرار فقد حدث لقاء مع وزير الصحة ورئيس الوزراء بتاريخ ٢٦ أبريل وكان من الضرورى تحريك سعر الدواء إنقاذاً لشركات قطاع الأعمال التى تتكبد خسائر فادحة وهناك نقاط متفق عليها أن الدواء أمن قومى وهو جزء من المنظومة الدوائية المملوكة للدولة والمريض خط أحمر ودور وزارة الصحة ونقابة الصيادلة توفير دواء آمن وفعال للمريض والقرار هو إنقاذ للصناعة الدوائية الوطنية المصرية من الانهيار.

وأضاف ميخائيل: هناك ثلاث مشاكل تسببت فى قرار زيادة أسعار الدواء نسبة لا تؤثر على المرضى أهمها وأبرزها: ارتفاع سعر الدولار.

ويرى «ميخائيل» أن الحل النهائى للأزمة فى ثلاث نقاط: إنشاء مصنع لإنتاج المواد الخام فمصر تستورد ٩٥٪ من المواد الخام وإنشاء منظومة تأمين صحى شاملة وعاجلة تغطى المواطن غير القادر على شراء العلاج وإنشاء هيئة الدواء المصرية على أن يكون لها جميع الصلاحيات على جميع الأدوية فى مصر ومن أهم وظائفها أن ترسى سياسات قصيرة وطويلة المدى لحل مشكلة الدواء ومنع تكرار المشاكل.